

دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الإجمالية خلال فترة 2013-2017

حمزة بن الزين،¹ امال رحمان¹

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر

جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التكامل الاقتصادي العربي من خلال التجارة البينية العربية ومدى مساهمتها في التجارة العربية الإجمالية وذلك بالتطرق إلى بعض الاتفاقيات العربية المشتركة في المجال الاقتصادي ومدى مساهمتها في الرفع من نسبة مساهمة التجارة البينية في حجم التجارة الخارجية العربية الإجمالية، وتبين من خلال الدراسة ان التجارة البينية العربية تعاني من عجز في حجم الاستثمارات المشتركة ومن حجم التبادل التجاري كذلك وهذا ما يؤثر سلبا على نسبة المساهمة في التجارة الخارجية الاجمالية وكذلك يؤثر على توقع وتنافسية الاقتصاد العربي في الاسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة البينية، التجارة الخارجية، الاتفاقيات العربية المشتركة.

تصنيف JEL: F1، F2، F4، F6.

Abstract: This study aimed at studying the Arab economic integration through the intra-Arab trade and the extent of its contribution to the total Arab trade by addressing some of the joint Arab agreements in the economic field and the extent of its contribution in raising the percentage of the contribution of intra-trade in the total Arab foreign trade volume. Intra-Arab trade suffers from a deficit in the volume of joint investments and the volume of trade as well.

Key words: Economic integration, intra-regional trade, foreign trade, joint Arab agreements

JEL clasification: F1. F2. F4. F6.

I تمهيد:

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور ال دائم الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و زيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، و قد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوج هالعالمي نحو تحرير الأسواق ، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمي و الإقليمية ، و المتتبع لتطور التجارة العربية خلال العقدين الأخيرين يجد أن تطور نمو التجارة العربية البينية تزيد عن الضعف لنمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة، و على الرغم من ذلك بقيت حصتها متواضعة و لم تزد في أحسن الأحوال عن 10% من التجارة الإجمالية.

و بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الإقليمية الماذفة إلى إزالة القيود الجمركية الضريبية و غير الضريبية إلا أن مشاكل و معوقات أبقت على دور متواضع للتجارة العربية البينية في زيادة معدلات النمو في الدول العربية.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتجارة العربية البينية ان تساهم في التجارة الخارجية الإجمالية.

أهداف الدراسة: تتضح اهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ أهمية التكامل الإقتصادي العربي ودوره في بناء قاعدة صناعية كبيرة
- ✓ تنويع الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ التبادل التجارية والصناعية الذي يعزز ثقافة وسلوك الوحدة العربية؛
- ✓ تعزيز تنافسية المواد والمنتجات الصناعية والزراعية للدول العربية

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أهمية المشاريع العربية المشتركة وعلاقة ذلك بتفعيل التكامل الإقتصادي العربي، فالمشاريع العربية المشتركة تعمل على بناء قاعدة اقتصادية تتمتع بالتقدم التكنولوجي والقاعدة الإستهلاكية الكبيرة، وتشجيع ذلك ينقل الدول العربية تدريجيا إلى تحقيق وحدتها الاقتصادية .

كما تكمن أهمية الدراسة في كون أن إنجاز المشاريع المشتركة بين الدول العربية، وكذا إعادة جلب وتوطين الأموال العربية في شكل استثمارات داخل الأقطار العربية من شأنه أن يعمل على إقامة قاعدة صناعية ضخمة وخدمة متينة

1. التكتلات الاقتصادية:

نشأت فكرة التكتلات الاقتصادية من مفهوم التكامل الاقتصادي، والذي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الإقليمية والبينية بين مجموعة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويعرف التكتل الاقتصادي بأنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً التي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.¹

2. مراحل التكامل الإقتصادي:

يتخذ التكامل الإقتصادي أربعة مراحل نذكر منها: منطقة التفضيل، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة.

1.2 منطقة التفضيل: تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة و يعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل ومثاله - منطقة الكومنويلث- التي كونتها إنجلترا مع مستعمراتها السابقة 1932.

2.2 منطقة التجارة الحرة: في إطار هذه المرحلة العملية للتكامل تلغى التعريفات الجمركية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول قيد التكامل بشكل تدريجي أي بنسب متناقصة، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من و لعل أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هي المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والتي تكونت في 1960 من 7 دول وهي: بريطانيا، السويد، النرويج، الدانمرك، النمسا، البرتغال إلى جانب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.²

3.2 الإتحاد الجمركي: بموجب هذا الإتفاق ستلغى كافة الضرائب الجمركية المفروضة على سلع البلدان الأعضاء في الإتحاد(اتفاقية المنطقة الحرة) مع توحيد التعريفات الجمركية للبلدان الأعضاء إزاء العالم الخارجي، ولا يتضمن هذا الإتفاق بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

2.4 السوق المشتركة: وتشكل هذه المرحلة درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية، لأن الإلغاء لايشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط، بل يتعداه ليقتر حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص لقد انطوت جميع مراحل المناقشة حتى الآن على تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية إزاء انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.³

3. أسس التكامل الاقتصادي : وفي ضوء هذا الاستعراض السريع، وتوضيحا لمفهوم التكامل الاقتصادي، يمكننا أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها بالنقاط التالية :

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد ؛

• اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملاً ديناميكياً يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة ؛
تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل؛- وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيراً ما تعترض تنفيذ المشروعات ؛

- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومتراطة وفقاً للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا ؛
- الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية ؛
- التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي ؛
- إن نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة .⁴

4. التجارة البينية للدول العربية: نذكر في هذا المحور بعض الاتفاقيات العربية البينية التي تساهم في تطور التجارة الخارجية العربية.

1.4 اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

تمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة هامة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، والتي يمكن البناء عليها والانتقال إلى مراحل متقدمة تتمثل في إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ومن ثم السوق العربية المشتركة. تتيح هذه المنطقة فرصاً واسعة للتجارة العربية البينية والاستثمار في الدول العربية.

تأثرت الدول العربية بالتحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية في حقبة العولمة. فتجددت آمال التكامل، وأصدر مؤتمر القمة العربي المنعقد في مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية، بموجب ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 1950، وفي مجال التجارة أبرمت "اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية" عام 1953، تلاها قرار السوق العربية المشتركة عام 1964، و ثم جاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" عام 1981. لم تحقق هذه الاتفاقيات الأهداف المنشودة منها لضعف آليات المتابعة والتنفيذ المرتبطة بها. خلال شهر حزيران (يونيو) 1996 قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. وبناء عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (1317) خلال شهر شباط (فبراير) 1997 بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقاً لبرنامج تنفيذي وزمني اعتباراً من أول عام 1998 على مدى عشر سنوات، ومن ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات. وتم وضع البرنامج التنفيذي وفقاً لأحكام "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" المبرمة بين الدول العربية عام 1981، وبما ينسجم مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية التي أقيمت عام 1994.

حرصاً من الدول العربية على حماية مصالحها الاقتصادية وحتى تتمكن من التعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بالشكل الذي تتيح لها الاستفادة من إيجابياتها وتفادي السلبات، وجهت القمة العربية والتي عقدت بالقاهرة في 21-23 حزيران / يوليو 1996، المجلس الاقتصادي والاجتماعي "باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما" أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين بالقاهرة بموجب قراره رقم 1317

بتاريخ 19 شباط/ فبراير 1997، البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة وفقاً لجدول زمني ومستنداً على أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

بدأ العمل بالبرنامج التنفيذي في 1998/1/1 بتطبيق تخفيض تدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل يبدأ بـ 10 في المائة سنوياً، وارتفع إلى 20 في المائة في العامين الأخيرين. ثم استكمال إقامة المنطقة في 2005/1/1. منذ ذلك التاريخ أصبحت السلع العربية (صناعية زراعية) محرة بالكامل عن دخولها أسواق الدول أعضاء المنطقة.

وتضمن "البرنامج التنفيذي" لإقامة المنطقة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل

هنالك 18 دولة عربية أعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي: الأردن - الإمارات - البحرين - تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - العراق - فلسطين - سلطنة عمان - قطر - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب - اليمن. ويتم تبادل السلع المنتجة صناعية أو زراعية في هذه الدول (ذات المنشأ العربي) بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثلة عند دخولها أي من أسواق هذه الدول

الامتيازات الممنوحة في إطار المنطقة: يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للدول العربية إلى ما يلي:

- **الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100%:** تتمتع السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة بالاعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005.
- **معاملة الدول الأقل نمواً:** تضم كل من السودان واليمن وفلسطين. وتتمتع صادراتها إلى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بالاعفاء الكامل، لكن مستورداتها من الدول العربية كانت تتمتع بتخفيض جزئي بنسبة 20% للسودان و 16% لليمن، إلى أن تم تطبيق الإعفاء الكلي لجميع الواردات لدى هذه الدول.
- **المعاملة الخاصة لفلسطين:** لا تطبق الاعفاء على استيراد السلع العربية وتتمتع سلعتها المصدرة بالاعفاء الكامل.
- **إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل:** لا تخضع السلع العربية المستوردة لاية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة.
- **إلغاء القيود غير الجمركية:** تقرر إزالة هذه القيود فوراً اعتباراً من أول عام 1998. وتشمل الحواجز والعراقيل والمعوقات التالية:

القيود الفنية: مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعاينة.

القيود الإدارية: مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (الشمين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد.

القيود المالية: مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية" والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية.

- **المعاملة الوطنية:** تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- **مراعاة الأحكام الدولية:** تراعى الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- **اعتماد الشفافية:** تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها.⁵

2.4 نشأة إتفاقية أغادير:

تم إطلاق إعلان أغادير بالمغرب في ماي 2001 حيث أعلنت الأردن، تونس، مصر والمغرب رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها وذلك بتشجيع من الإتحاد الأوروبي. قامت الدول المؤسسة الأربعة بالتوقيع على إتفاقية أغادير بالرباط المملكة المغربية في 25 فيفري 2004. دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 6 من جويليا 2006 عقب إكمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة. بدأ التنفيذ الفعلي للإتفاقية في 27 مارس 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ.

أهداف الإتفاقية :

- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الإقتصادي بين الدول الأربعة (تحييداً للتكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin.
- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية بفضّل سوق أغادير الذي يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك.

علاقة إتفاقية أغادير بالإتفاقيات الأخرى:

- تأتي إتفاقية أغادير كخطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة والذي يقضى بخلق منطقة تجارة حرة أورومتوسطية.
- تتوافق إتفاقية أغادير مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية WTO والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها.
- تأتي إتفاقية أغادير إتساقاً مع ميثاق جامعة الدول العربية والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى إنسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ترتيبات تحرير التجارة بموجب إتفاقية أغادير:

التجارة في السلع الصناعية:

- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء. التجارة في السلع الزراعية والزراعية المصنعة:
- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

التجارة في الخدمات:

- تلتزم الدول الأطراف بتطبيق جداول إلتزاماتها بموجب الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية ويمكن النظر لاحقاً في توسيع تلك الإلتزامات.⁶

3.4. مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

في 25 مايو 1981م توصل اصحاب الجلالة والسمو قادة كل من دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابوظبي الى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها ، وفق ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة ، التي اكدت ايضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات ووجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

4-3-1 اتفاقية التعاون الإقتصادي الموحد 1981:

لتحقيق أهداف العمل المشترك في المجال الاقتصادي ، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس ، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس ، وتشمل على وجه الخصوص:

- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، بدءاً بإقامة منطقة التجارة الحرة ، ثم الاتحاد الجمركي ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة ، وانتهاءً بالاتحاد النقدي والاقتصادي . وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك.
- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
- ربط البنى الأساسية بدول المجلس ، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز ، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.⁷

4.4. اتحاد دول المغرب العربي:

تم اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرادنه في الجزائر يوم 10/6/1988، وإصدار ”بيان زرادنه“ الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي التي اجتمعت بمدينة الجزائر بتاريخ 13/07/1988. أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش، تم ”توقيع إنشاء اتحاد المغرب العربي“ من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

4-4-1 التكامل الإقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي:

ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي الأول في 26 سبتمبر 1964 والثاني في 26 نوفمبر من نفس السنة بطنججة، إذ تم التوصل لتشكيل اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، وفي سنة 1967 أعدت اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة تقريراً يتضمن ثلاث أنواع من الحلول لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

- **الحل الأعظم:** والذي ينطوي على إمضاء اتفاقية تمكن من إنشاء الاتحاد الاقتصادي المغاربي في شكل اتفاقية روما مع تحديد كيفية إزالة الحقوق الجمركية والقيود التعريفية.
- وضع تسعيرة خارجية موحدة، والتوفيق بين السياسات الاقتصادية، الضريبية والنقدية، وفي الأخير وضع مؤسسات مشتركة تملك قدرة على اتخاذ القرارات.
- **الحل الأدنى:** والذي يجعل من الإنشاء التدريجي للاتحاد الاقتصادي مجرد إعلان عن نية، وتكفي الالتزامات القانونية الوحيدة بالمشاركة الدورية في التفاوض حول التنازلات التعريفية أو حول اختيار إمكانية إقامة الصناعات الجديدة.⁸

5. التجارة الخارجية: هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، وتشكل حصة كبيرة منها في الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان. وتعرف كذلك بحركة انتقال السلع والخدمات والأموال بين مختلف دول العالم.⁹

6. الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية: تتنوع أهداف الأساسية للتجارة الخارجية، بين أهداف اقتصادية واجتماعية وأهداف استراتيجية وأمنية.

1.6 الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف الاقتصادية في:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

2.6 الأهداف الاجتماعية:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3.6 أهداف استراتيجية وأمنية :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.¹⁰

جدول رقم 01: التجارة الخارجية العربية الإجمالية

معدل التغيير السنوي					القيمة (مليار دولار)					البنود
2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017	
1.319.2	1.244.6	853.5	785.6	955.5	الصادرات العربية					
875.6	910.5	852.0	794.4	808.1	الواردات العربية					
18.784.0	18.935.0	16.482.0	16.843.3	17.730.0	الصادرات العالمية					
18.874.0	19.024.0	16.766.0	17.169.0	18.024.0	الواردات العالمية					
7	6.6	5.2	4.7	5.4	وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية					
4.6	8.4	5.1	4.6	4.5	وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية					

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 154

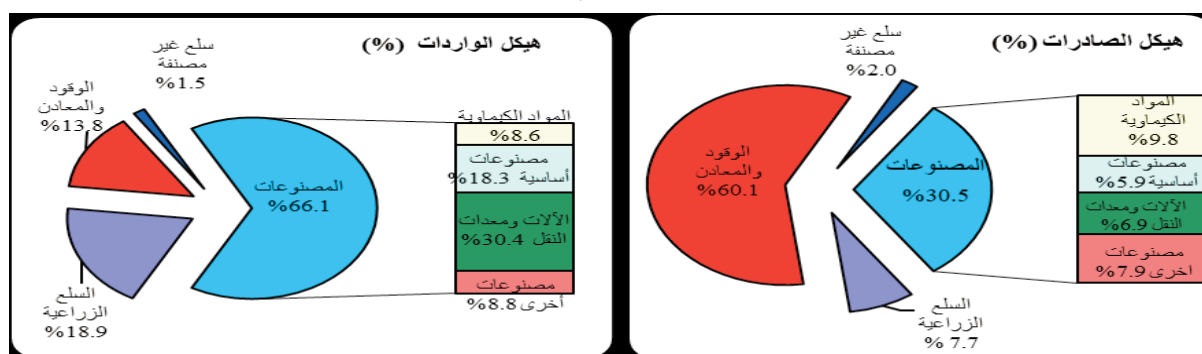
الملاحظ من الجدول اعلاه ان الصادرات العربية لم تكن مستقرة خلال خمس سنوات الماضية أي من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017، ولأن النسبة العظمى من الصادرات العربية تشكل من النفط الخام وكذلك الغاز الطبيعي، فإن سبب تراجع حجم الصادرات يعود إلى

الأزمة النفطية سنة 2014 حيث إنخفض سعر النفط إلى 48 دولار سنة 2016 بعدما كان في حدود 115 دولار للبرميل نهاية 2012 بداية 2013.

حيث نلاحظ تراجع حجم الصادرات العربية من 1.319.2 مليار دولار سنة 2013 إلى 785.6 مليار دولار سنة 2016 وهذا يعود إلى تراجع اسعار النفط على مستويات قياسية، الا انها ارتفعت مجددا سنة 2017 بمقدار طفيف مقدرة ب 794.4 مليار دولار. وبما ان الإقتصاد العربي، هو اقتصاد نفطي فإن نسبة وزن الصادرات العربية في اجمالي الصادرات العالمية لم يتجاوز 7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الدول العربية، وفي ظل هذا التراجع المستمر فإن سبل تطوير وتعزيز مكانة الإقتصاد العربي ضمن الإقتصاد العالمي يكون ضمن نقطتين أساسيتين:

وضع خطة استراتيجية تعمل على تنويع الإقتصاد العربي بالإعتماد على القطاعات الأخرى المنتجة كالقطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وكذلك قطاع الخدمات؛ تعزيز وتقوية التجارة البينية العربية كخطوة اولى نحو اكتساح الاسواق العالمية.

الشكل رقم 01: الهيكل السلعي لصادرات وواردات الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 157.

جدول رقم 02: أداء التجارة العربية البينية

البنود	القيمة (مليار دولار)					معدل التغيير السنوي				
	2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط التجارة العربية البينية	119.4	121.5	110.3	99.4	109.3	3.3	3.4	11.8-	9.1-	9.9
الصادرات العربية البينية	116.1	120.1	105.9	96.3	106.5	2.1	0.8	13-	2.2	5.3
الواردات العربية البينية	122.6	123	114.7	102.5	112.1	10.8	0.3	6.7-	10.7-	9.4

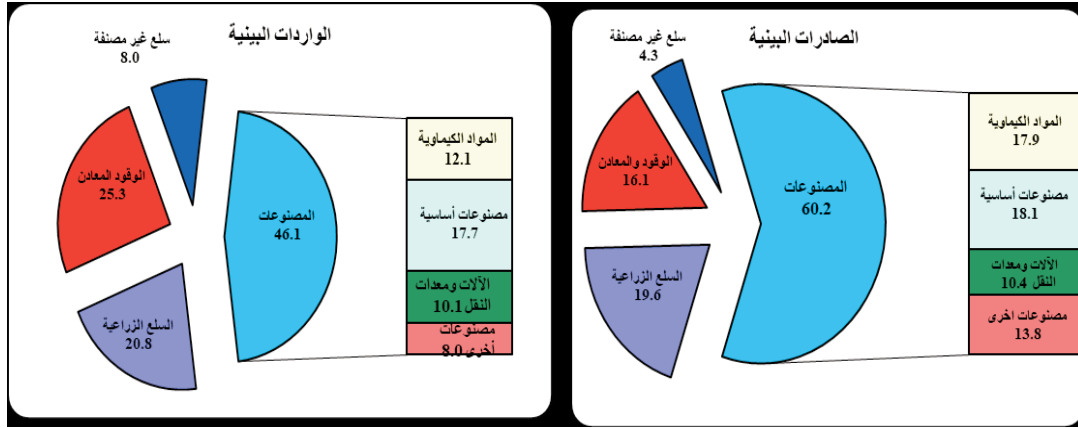
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 160

ارتفعت الصادرات العربية البينية من 116.1 مليار دولار سنة 2013 إلى 120.1 مليار دولار سنة 2014 مسجلة بذلك اعلى نسبة خلال خمس سنوات، بينما تراجع سنوات 2015 و 2016 و 2017 إلى غاية 96.3 مليار دولار وهذا يعود إلى الأزمة المالية سنة 2014 حيث تراجع فيها اسعار النفط الى مستويات متدنية، حيث تأثرت كذلك الواردات البينية العربية بالأزمة المالية حيث تراجع حجم الواردات ب 112.1 مليار دولار سنة 2017 بعدما حققت مستوى قياسي خلال هذه الفترة.

الملاحظ على حجم التبادلات في التجارة العربية البينية انما لازالت ضئيلة وهي غير كافية ب تقوية التكامل الإقتصادي العربي الذي يواجه تحديات عديدة منها خطر التبعية للول العربية.

كانت اغلب الصادرات العربية البينية من المصنوعات بنسبة 60.2% والبقية بين المنتجات الزراعية والمعادن وسلع غير مصنفة اما الواردات فكانت كذلك من المصنوعات ب 46% والمعادن ب 25.3% والسلع الزراعية ب 20.8% انظر الشكل رقم 02.

الشكل رقم 02: الهيكل السلعي لصادرات والواردات البينية العربية.



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 163

جدول رقم 03: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية

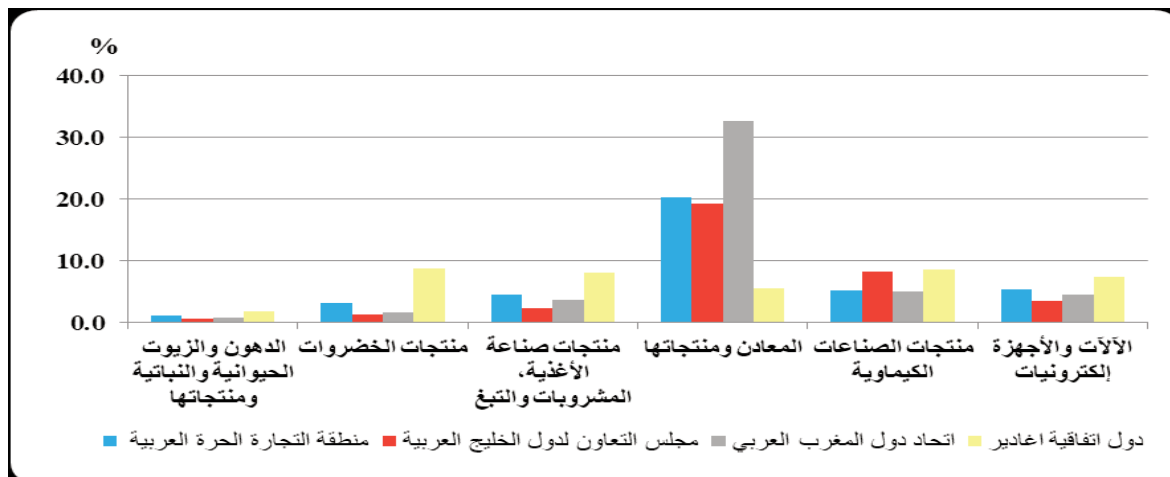
البنود	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية الإجمالية	8.8	9.6	12.4	12.3	11.1
نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية الإجمالية	14	13.5	13.5	12.9	13.9

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 162

حققت نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية الإجمالية أعلى نسبة خلال خمس سنوات 12.4% سنة 2015، وهي نسبة مقبولة خلال هذه الفترة بالنظر للركود التي عانت منه الصادرات العربية البينية سنتي 2013 و 2014 حيث بلغت 8.8% و 9.6%، كما حققت الواردات نسبة اعلى من الصادرات نظرا لحاجيات الدول العربية من بعض المواد الأساسية، حيث ترواحت نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية الإجمالية بين 12.9% إلى 14% وبالرغم من النشاط الذي تميزه التجارة العربية البينية الا ان هذه النسب لا تعبر اجمالا على حقيقة ما تملكه الدول العربية من امكانيات مادية وبشرية تؤهلها لكي تكون قطب اقتصادي عالمي مميز .

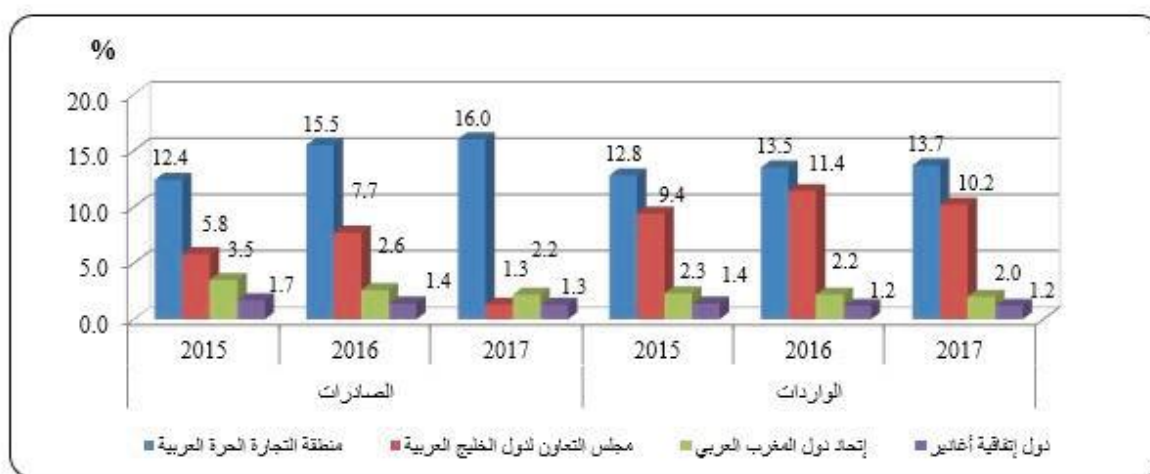
يظهر الشكل رقم 07 اهم سلع الصادرات العربية البينية حيث يتركز التبادل على: المعادن ومنتجاتها، المواد الصناعية، المواد الفلاحية، الدهون والزيوت، الآلات والاجهزة الكهرومنزلية.

الشكل رقم 03: اهم السلع المتبادلة في التجارة البينية لتكتلات العربية خلال فترة 2013-2017



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 166

الشكل رقم 04: حصة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية الإجمالي حسب التكتلات للفترة 2013-2017



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص 165

دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الإجمالية

جدول رقم 04: حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية القيمة: مليون دولار

الدول	واردات النفط الخام البينية	إجمالي الواردات البينية	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية
الأردن	1.063	4.897	21.7
لبنان	555.1	2.294	24.2
مصر	2.422	9.830	24.6
المغرب	695	2.855	24.3

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص162

يمثل النفط الخام المورد الأساسي لتنمية الإقتصادية لكثير من الدول العربية، فهو الركيزة الأساسية التي تتبناها الدول العربية في دعم مداخل ميزانيتها. والجدول اعلاه يبين نسبة واردات النفط الخام إلى إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية، حيث كانت اعلى نسبة لدولة المغرب ب 24.3% أي 695 مليون دولار من 2.855 مليون دولار وهي نسبة مرتفعة قليلا وهذا نظرا لأهمية المورد بالنسبة لدولة المغرب. اظهر الجدول اعلاه حجم التبادلات لأربع دول عربية فقط وهذا نظرا لحاجياتها لهذه السلعة اما بقية الدول فهي مكتفية ذاتيا.

جدول رقم 05: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية حسب التكتلات خلال فترة 2013-2017

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار امريكي)				
	2017	2016	2015	2014	2013
منطقة التجارة العربية الحرة	110,502	105,513	118,462	103,666	8
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	57,506	57,568	61,105	57,942	8.4
اتحاد دول المغرب العربي	4,325	4,024	5,053	2,731	9.2-
دول اتفاقية اغادي	2,274	1,883	1,967	1,893	6.6
المساهمة في إجمالي الصادرات					
منطقة التجارة العربية الحرة	8.4	9.5	12.4	15.5	16.0
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	5.6	6.2	5.8	7.7	1.3
اتحاد دول المغرب العربي	3	4.4	3.5	2.6	2.2
دول اتفاقية اغادي	3.1	2.7	1.7	1.4	1.2

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص16

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار امريكي)				
	قيمة الواردات البينية				
معدل التغير % 2017	2017	2016	2015	2014	2013
منطقة التجارة العربية الحرة	109.924	106.895	108.534	118.353	111.312
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	52.871	59.748	52.557	51.368	45.674
اتحاد دول المغرب العربي	2.456	2.674	2.856	4.368	3.785
دول اتفاقية اغادير	1.819	1.751	2.151	2.109	2.750
المساهمة في إجمالي الواردات					
منطقة التجارة العربية الحرة	13.7	13.5	12.8	13.1	12.8
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	10.2	11.4	9.4	9.0	8.6
اتحاد دول المغرب العربي	2.0	2.2	2.3	3.1	2.6
دول اتفاقية اغادير	1.2	1.2	1.4	1.3	1.8

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقرير صندوق النقد العربي الموحد، سنة 2018، ص164

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن التجارة البينية العربية تعاني من عجز ونقص كبير في حجم التبادل التجاري والصناعي مما يؤثر بدوره على نسبة المساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية العربية والتي من خلالها يمكن قياس وزن التكامل الإقتصادي العربي في السوق العالمية.

إن التطورات الحاصلة في البيئة الإقتصادية العالمية من انفتاح الاسواق وظهور العولمة ونشوء تكتلات اقتصادية جديدة يرغم الإقتصادات العربية على ضرورة الرفع من حجم التبادلات التجارية وزيادة حجم الإستثمارات المشتركة ونزع جميع الحواجز الجمركية من أجل تسهيل عملية الإستثمار وهذا بدوره يدعو إلى تفعيل الإتفاقيات الإقتصادية العربية المشتركة لكي تكون دافع نحو تعزيز تنافسية الإقتصاد العربي.

لذلك سنقوم بذكر بعض النقاط التي نرى ان من خلالها يمكن دعم عملية التجارة البينية العربية والرفع من نسبة المساهمة في التجارة الخارجية:

- وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد العربي و العمل على تنميتها و إعطائها الأولوية في البرامج

التنمية المختلفة؛

- ضرورة بذل المزيد من الجهود العربية بخصوص تنمية الاقتصاديات العربية و تقوية العلاقات العربية؛
- السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية و محفز للاستثمار؛
- تنمية التجارة الالكترونية باعتبارها إحدى وسائل تعزيز التجارة العربيّة البينية؛
- لا بد من العمل جدياً على تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث يتم ذلك على أساس المصالح المشتركة و تحديد الأطر الزمنية للإجراءات المطلوبة، وهذا يتطلب التزاماً بالجانب الاقتصادي والتنموي و التجاري من العمل المشترك، على ضرورة الإيمان بان التعاون و التنسيق القائم على أسس علمية و عملية هما السبيلان لاستغلال الطاقات المتوفرة في الدول العربية.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ محمود مجّد فواز، سرحان أحمد سليمان، التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية-رؤية تحليلية، الطبعة الأولى، سنة 2016، ص8-ص9.
- ² بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- التقييم و الآفاق، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة تلمسان-الجزائر، سنة2011، ص7.
- ³ بن ناصر مجّد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر-الجزائر، سنة2008، ص17.
- ⁴ حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبل، مقال منشور، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، سنة 2013، ص16.
- ⁵ <http://www.las-aeid.org/ar/laws/136>، 2019.18.15/9/8.
- ⁶ <http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=184>، 2019/9/8، 19.00.
- ⁷ <http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx>، 2019/9/8، 19.30.
- ⁸ فيصل بملولي، اقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الرا هنة، مقال منشور، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة-الجزائر، سنة 2014، ص187.
- ⁹ شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل اندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران-الجزائر، سنة 2012، ص11.
- ¹⁰ زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، سنة 2011، ص58.